

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٧٣

الخميس، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كاريف

ألمانيا السيد بلوغر

إسبانيا السيد يانيس بارنويغو

أنغولا السيد غسبار مارتنس

البرازيل السيد ساردنيرغ

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد بن مهدي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد تشنغ جنغي

فرنسا السيدة داشون

الفلبين السيد مركادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ليك

الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-35737 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد رود لوبرس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود لوبرس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد رود لوبرس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لوبرس (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. لقد مر أكثر من عامين منذ أن سنحت لي الفرصة لأفعل ذلك. وبينما أغتني الفرصة لإطلاع المجلس على المستجدات في عدد من الأزمات الإنسانية، سأتناول أيضاً موضوعين رئيسيين. أولاً، سأؤكد على العلاقة بين التشريد القسري والسلم والأمن الدوليين. ثانياً، سأتناول

مسألة العودة المستدامة للسكان المشردين وأثرها الإيجابي على إقامة سلام واستقرار دائمين.

أود أولاً أن أركز على التشريد وآثاره على السلم والأمن. فأينما يوجد تشريد توجد عمليات نزوح عبر الحدود. ولذلك، وبطبيعة الأمر، فإن الصراعات التي تتسبب في عمليات نزوح للاجئين تتورط فيها بالضرورة الدول المجاورة، وبالتالي فإن لها تبعات أمنية إقليمية. وكما شهدنا بصورة حية جداً في منطقة البحيرات الكبرى في التسعينات ومؤخراً في غرب أفريقيا، كثيراً ما تمتد خطوط الصراع عبر حدود الدول نظراً للروابط العرقية والثقافية المختلفة بين المجتمعات المتضررة.

ويفضي ذلك أيضاً إلى عمليات نزوح مختلطة للسكان، لا تشمل اللاجئين فحسب بل أيضاً العناصر المسلحة التي تبحث عن ملاذ لها في بلدان مجاورة. ووجود عناصر مسلحة في مخيمات ومستوطنات اللاجئين له عدد من العواقب الخطيرة على أمن اللاجئين ورفاهتهم، بما في ذلك الغارات العسكرية المحتملة والتجنيد بالقوة والاعتداء الجنسي. وتخلق تلك العوامل بيئة عمل تفتقر إلى الاستقرار والأمن للعاملين في المجال الإنساني. وعلاوة على ذلك، يسبب وجود العناصر المسلحة قلقاً أمنياً للمجتمعات المضيفة والدول المستقبلية ويؤثر على السلم والأمن الإقليميين.

وإني أتذكر بوضوح زيارتي الأولى لغرب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠١، بعد تعييني مفوضاً سامياً بقليل. في ذلك الحين، كانت الجبهة الثورية المتحدة تشن غارات من سيراليون على المناطق التي يقيم فيها اللاجئون في غينيا، وكان المتمردون المسلحون من ليبريا يتنقلون أيضاً بين مخيمات اللاجئين - التي لم تكن لدينا إمكانية الوصول إلى بعضها آنذاك. وأثناء تلك الزيارة طلبت من الجبهة الثورية المتحدة وتشارلز تيلور إمكانية الوصول إلى اللاجئين والمرو

ميليشيات جانجاويد وجماعات مختلفة مرتبطة بالمتطرفين السودانيين تعمل بنشاط في تلك المواقع. ونظرا لانعدام الأمن في مناطق الحدود، حيث لا يزال عشرات الآلاف من اللاجئين مبعثرين ومحرومين من إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية، مافتئ مكتبي يعمل بلا كلل لنقل السكان إلى داخل تشاد أكثر من ذلك وإلى مناطق آمن.

ورغم القيود اللوجستية الهائلة، تم بالفعل نقل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ لاجئ. وبينما لا يوجد، بالطبع، ضمان مطلق بأن العناصر المسلحة لن تصل إلى مواقع المخيمات الجديدة، وأن هذه المخيمات يمكن حتى في بعدها أن تصبح محطات استراحة للمقاتلين، فإن المسافة تجعل المخيمات أقل ملائمة لشن عمليات عسكرية نشطة عبر الحدود. ورغم الحالة الرهيبة في تشاد، فإنني حزين لإبلاغكم، وللأسف، بأن أمن مكان للدارفوريين اليوم هو في تشاد.

وبالعودة إلى موضوع أمن اللاجئين، ورغم أن الحكومات المضيفة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تأمين سلامة المناطق التي يقيم بها اللاجئون، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرة والموارد لفعل ذلك بأنفسها. وتستطيع الأمم المتحدة أن تساعد في تشجيع البلدان المضيفة على الاضطلاع بمسؤولياتها، وإني أشجع مجلس الأمن على أن يفعل ذلك في حالة تشاد.

أنتقل بهذا إلى موضوع حفظ السلام. ففي بلدان عديدة تعمل فيها المفوضية تعتمد عودة اللاجئين والمشردين واستمراريتها بشكل مباشر على حفظ السلام. وفي يوم الاثنين الماضي أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتكلم الأمين العام عن تكامل ودمج العناصر المختلفة في ولايات البعثات - بما في ذلك تنفيذ اتفاقات السلام، وإدارة عمليات الانتقال السياسي، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وبرامج حقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإني

الآمن إليهم. ورغم الجهود اللاحقة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ما زلنا حتى اليوم نعاني من تحركات المسلحين عبر الحدود في غرب أفريقيا، مع وجود العديد من مخيمات اللاجئين فيها. والآن، بسبب التنقلات عبر الحدود للعناصر المسلحة ونقل الأسلحة، توسعت منطقة نهر مانو لتشمل كوت ديفوار.

ومثال حديث على ذلك، يقلقني كثيرا ويشمل أجزاء من السودان وأثر انتشاره على تشاد. وفي جنوب السودان، أحييت التطورات الإيجابية في محادثات السلام الآمال في عودة ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني، منفيين حاليا في بلدان مجاورة. بيد أن الحالة في دارفور تلقي ظلالها بشكل متزايد على تلك التطورات. ولقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بعثة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى الموفدة إلى دارفور، والتي كانت برئاسة زميلي جيم موريس من برنامج الأغذية العالمي. وكما يعلم الأعضاء من إحاطته الإعلامية للمجلس، يُقدر بأنه تم تشريد مليون شخص على الأقل كنتيجة مباشرة للعنف وأتهم عانوا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويعمل مكتبي حاليا مع شركاء آخرين لمساعدة السكان المتضررين في دارفور ومحاولة تهيئة الظروف لعودتهم في نهاية المطاف، ولكن يجب أن تكون لدينا إمكانية الوصول إليهم. وما لم يتحسن الوضع، سنرى المزيد من تدفقات اللاجئين إلى تشاد. وقد يربك ذلك مجتمع المعونة الدولية بشكل سريع، وهناك احتمال لزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية تلك.

إن الحالة الإنسانية مروعة على كلا جانبي الحدود. ولقد زرت تشاد في آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، تلقيت المزيد من الأنباء عن وجود عناصر مسلحة قرب مناطق الحدود داخل تشاد. وهناك الآن مؤشرات قوية بأن

واللاجئين العائدين. وبعد القلاقل السياسية التي نكبت كوت ديفوار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ظللت أشعر بقلق إزاء مصير اللاجئين الليبريين المحصورين في منطقة الصراع هناك. ولذا سعدت جدا عندما كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمراقبة حالة اللاجئين الليبريين للمساعدة على ضمان سلامتهم. وآمل أن ينظر المجلس في إيجاد دور رقابي مماثل فيما يتعلق بعودة اللاجئين بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة المرتقبة في بوروندي والسودان ومناطق أخرى، حسب الاقتضاء.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن مكثي بدأ يدعم مختلف مساعي الأمم المتحدة في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي حين أنه لا توجد هيئة واحدة من هيئات الأمم المتحدة ذات ولاية خاصة بالمقاتلين، فإننا نقر بأن من مصلحة الجميع العمل معا لضمان نجاح عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي العديد من الحالات هناك علاقة بين المقاتلين وأفراد الأسر الذين يوجدون في مخيماتنا. ولذا فإن مكثي يمكنه أن يدعم الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بضمان حماية أسر المقاتلين، والتواصل مع الأطراف الفاعلة الأخرى مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق بلم شمل الأسر، وإدراج المقاتلين المسرحين في البرامج المجتمعية لإعادة الإدماج. فعلى سبيل المثال، ظل مكثي يدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بضمان العودة الآمنة لأفراد أسر المقاتلين ومراقبة عودتهم وإدماجهم في المجتمع من جديد.

وفي غرب أفريقيا ظللت أدعو إلى اتباع نهج إقليمي لإزاء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، وبلدان اتحاد نهر مانو -

أؤيد بيانه تماماً. ففكرة عمليات السلام المتعددة الأبعاد أفلحت في أفغانستان وسيراليون، ويشجعني أن أراها تتحقق في ليبيريا، بالرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها البعثة هناك.

ولكن بالنسبة لهذه النقطة، أود أن أطلب - نظرا لطبيعة الصراعات اليوم - إيلاء اهتمام أكبر لإيجاد صيغة لعمل بعثات حفظ السلام في حالات الصراع عبر الحدود، أينما كان ذلك مناسبا وتوافق عليه الحكومات المتضررة. ففي أحيان كثيرة جدا تصبح الصراعات إقليمية، ولكن تظل الردود على أساس قطري. وتشاد مثال ينطبق على ذلك. وربما نكون قد أحرزنا نوعا من الفتح الهام في هذا الشأن في غرب أفريقيا فيما يتعلق بالتعاون بين مختلف بعثات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن عدد من القضايا العابرة للحدود. ويمكن أن يطور ذلك الآن إلى استراتيجية أوسع نطاقا من أجل المستقبل.

وتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2000/809)، الذي قاده السيد الإبراهيمي، يقول إن حفظة السلام وبناء السلام شركاء لا تنفصم عراهم. وأنا أوافق تماما على تلك العبارة. فإن جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وشخصي، عملنا معا على وضع تدابير تمكننا من دعم كل منا للآخر على نحو أفضل في سعينا المشترك نحو مساعدة الدول التي مزقتها الصراعات على تهيئة الظروف اللازمة للسلام المستدام. وإنني أؤيد تماما ما قاله في بيانه الذي أدلى به يوم الاثنين الماضي (S/PV.4970)، من أنه يجب أن تستفيد عمليات حفظ السلام من موارد وخبرة منظمة الأمم المتحدة بأكملها.

وبفضل مجلس الأمن أدرجت نصوص هامة في عدد من ولايات حفظ السلام الأخيرة تعترف بأهمية إشراك حفظة السلام في مراقبة السلامة الجسدية للسكان المشردين

لأكثر من ٤٠٠ شخص لزيارة أقربائهم الذين افتقدوهم منذ فترة طويلة، وهناك آلاف ممن ينتظرون القيام بذلك. وهذه العملية ما كان لها أن تتم بدون التعاون الممتاز بين جميع الأطراف المعنية وبالأخص بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وآمل أن يمهّد هذا تدريجياً لإجراء مفاوضات سياسية تحل أخيراً هذا النزاع الطويل الأمد.

أنتقل الآن إلى الموضوع الثاني الذي أريد التركيز عليه، ألا وهو عمليات العودة وأثرها على السلم والأمن. لقد ثبت لنا أن تحركات السكان عبر الحدود لها آثارها الواضحة على السلم والأمن. ولكن ما هي الآثار الواقعة على السلم والأمن إذا لم يستطع السكان العودة إلى ديارهم أو إذا فعلوا ذلك دون أن تكون للدولة المنهارة القدرة على استيعابهم؟ والواقع أن المفهوم الشائع عن حالات ما بعد الصراع غالباً ما يكون مضللاً نوعاً ما. فالبلدان التي انتهت فيها الصراعات المسلحة الداخلية كثيراً ما تتسم بانقسامات اجتماعية عميقة، وعدم استقرار سياسي مزمن، وهياكل أساسية خربة، ومعدل عال للبطالة، وأضرار نفسية. ونتيجة لذلك تظل دائماً تقف بصورة خطيرة بين إمكانية استمرار السلام وخطر عودة الحرب.

وتجربة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تبين أنه كلما طالّت مدة إجبار اللاجئين والمشردين داخلها على البقاء بعيداً عن ديارهم، زاد شعورهم بالمرارة. وفي معظم الحالات التي حدثت فيها تحركات للاجئين، يكون التشريد إما قسراً أو اضطراراً بطريقة ما. وحتى إذا لم يكن التشرد النية الأصلية للصراع، فإنه في بعض الأحيان يصبح عاملاً رئيسياً، بل ويزيد من تفاقم الصراع. ومع مرور الزمن ربما تصبح المخيمات والمستوطنات التي يجد فيها اللاجئين مأوى مؤقتاً تربة خصبة لنمو الشعور باليأس، وربما يصبح اللاجئين أنفسهم أكثر تعرضاً للاستغلال السياسي والعسكري. وفي هذه الحالات يمكن أن تصبح إطالة فترة

بالإضافة إلى كوت ديفوار - و الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا. ومؤتمر رؤساء دول نهر مانو، الذي يعقد اليوم، من شأنه أن يتيح فرصة طيبة لإعادة طرح هذا الموضوع.

لقد عدت من فوري من زيارة إلى المنطقة، وأسعدني أن أشهد الجهود التي بذلها مكثي في ليبريا دعماً لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هناك. ونحن نعمل بشأن هذا الموضوع بوصفنا جزءاً من تحالف الأطراف الفاعلة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ولكنني شعرت بالقلق يوم الثلاثاء عندما تلقيت تقارير عن أعمال الشغب التي وقعت في منروفيا فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكنت في السنة الماضية قد دعوت تشارلس تايلور إلى التخلي عن السلطة، وحثت على إنشاء قوة دولية لحفظ السلام لملء الفراغ الأمني. وأحرزنا تقدماً كبيراً منذ ذلك الحين، ولكن عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ما زالت تشكل تحدياً، وهي لا يمكن أن تنجح إلا بتوفر الموارد اللازمة لإعادة الإدماج منذ البداية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تضمن عدم تكرار الصراع في المنطقة.

وبإدراج مفاهيم مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أعمال مكثي، كما شرحت من فوري، يمكننا أن نهيئ الظروف اللازمة لعودة السكان المشردين، مع تقديم إسهام كبير أيضاً في بناء الثقة وتثبيت الاستقرار وتهيئة مناخ السلام.

وهناك مسعى آخر في إطار تعاوننا مع بعثات الأمم المتحدة ودعمنا للعملية السياسية الأوسع نطاقاً، من المساعي التي يجدر ذكرها هنا، وهو يتعلق بالصحراء الغربية. وكما يعلم الأعضاء، وضعنا مجموعة متكاملة من تدابير بناء الثقة ساعدتنا على تهدئة التوترات في المنطقة. وحدث مؤخراً تقدم كبير تمثل في تبادل الزيارات الأسرية. وقد أتيحت الفرصة

تستثمر في برامج إعادة الإعمار وإعادة الاندماج. فالمشكلة ليست بمجرد تحقيق عودة اللاجئين إلى ديارهم. ففي مناطق العودة، تستحق المجتمعات المحلية وكذلك اللاجئين العائدون والنازحون إلى مشاريع لإعادة الاندماج وإعادة التأهيل.

ولا بد أن تدرج هذه البرامج بشكل منهجي في جهود الإغاثة فيما بعد الصراع؛ وينبغي أن يبدأ التخطيط في واقع الأمر منذ بداية أي حالة طارئة. ومن هذا المنطلق، أصبحت المفوضية عضواً في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف ضمان إدماج اللاجئين والعائدين في صياغة السياسات الخاصة بفترة ما بعد الصراع ووضع البرامج الإنمائية الأطول أمداً. وقد بادرت شخصياً بعدد من المبادرات في محاولة لمعالجة هذه المشكلة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والبنك الدولي وشركاء التنمية الثنائيين. ومن هذه المبادرات، هو ما يعرف بـ "الإعادات الأربع"، التي تساعد على تحقيق الوصل بين إعادة الإعمار إلى الأوطان وإعادة الإعمار والتأهيل وإعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، نمارس كذلك عملية المصالحة: فالعملية تنصب على العودة والمصالحة. ونحن الآن نطلق من نجاح المشاريع الرائدة في أفغانستان وسيراليون وسري لانكا، ونأمل في تنفيذ مبادرات مماثلة في ليبيريا وبوروندي، وفي السودان، في آخر الأمر. مع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أهمية إدماج المحاربين السابقين الذين تم تسريحهم في برامج إعادة الإعمار أيضاً.

وفي إطار موضوع العائدين، أود الآن أن أقدم بعض الأخبار المشجعة فيما يتعلق بأفريقيا. يسعدني أن أبلغ المجلس بأنه لم يحدث من قبل أن توفر مثل هذا العدد الكبير من الفرص لإيجاد حلول دائمة في العديد من أنحاء أفريقيا. وهناك إمكانية هائلة لحل صراعات قديمة العهد، وتوطيد السلام وإنهاء حالات اللاجئين والنازحين التي طال أمدها أيضاً.

التشرد نفسها عقبة أمام السلام والتوصل إلى حلول دائمة للصراعات. ولكن رغم ذلك، غالباً ما تفشل المفاوضات في معالجة تطلعات السكان الذين أرغموا على مغادرة ديارهم، وهذا بدوره يمكن أن يعوق نجاح عملية السلام.

والعامل الحاسم هو تحديد الظروف اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم بأمان وبصورة دائمة. وحفظ السلام وحده لا يدعم السلام؛ ولا يمكنه سوى تهيئة المجال الذي يبني فيه السلام. وهناك فترة الانتقال من الحرب إلى السلام، ولكن هناك أيضاً فترة الانتقال من انهيار مؤسسات الدولة إلى سيادة القانون. ونحن كثيراً ما نتكلم عن الاختلافات بين الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين الذين عبروا حدوداً دولية، ولكن الحدود نفسها ليست القضية. فالواقع أن السمة المميزة للفتنيتين هي عدم توفر الحماية من الدولة، إما لأن الدولة عاجزة عن توفير الحماية أو أنها غير راغبة في ذلك. ولذلك فإن ما له بالغ الأهمية، في الانتقال من الحرب إلى السلام، أن تكفل في اتفاق السلام حماية وحقوق كل الجماعات في الدولة، بما في ذلك الجماعات التي فرت أثناء أعمال العنف. وهذا أمر أساسي أيضاً لتحقيق المصالحة.

ومع أن مهمتي تنصب على اللاجئين، فقد عُرِفَت أيضاً بأني "المفوض السامي للعائدين". ومنذ أن عينت مفوضاً سامياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تركز اهتمامي على إيجاد حلول دائمة للاجئين. والمشكلة أنه في حالات كثيرة بعد انتهاء صراع معين، تحتاج عودة أعداد غفيرة من اللاجئين والنازحين إلى نهج متوازن ومتكامل كيما تصبح العودة دائمة وتندرج في عملية بناء السلام المستدام. والمجتمعات التي مزقتها الحروب، والتي غالباً ما تعاني قدر ما يعاني اللاجئون، أو ربما أكثر، لا يمكن أن يتوقع منها استيعاب أعداد كبيرة من العائدين بدون حدوث تحسن مباشر في قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية. وهذه هي الفترة الحرجة التي ينبغي عندها للوكالات الإنمائية الدولية أن

وهنا، أود أن أعرب عن بعض الشواغل فيما يتعلق بعدم كفاية الموارد التي تخصص لأفريقيا. ففي الوقت الذي تسعى فيه فرق الطوارئ التابعة لنا جاهدة إلى نقل عشرات الآلاف من اللاجئين من مناطق الحدود في تشاد، فإن عملية إنقاذ الحياة هذه وكذلك عملية الإعداد لإعادتهم إلى السودان، في نهاية المطاف، ما زالت تفتقر إلى التمويل على نحو خطير. وتعاني عملياتنا في ليبيريا من أوجه قصور حادة أيضا. وأنا أدرك أن المجلس ليس معنيا بالمسائل المتعلقة بالتمويل. لكن هذه نقطة سياسية كذلك، ولا بد من معالجتها إن أردنا أن نضع حدا للعمليات القتالية في السودان ومواصلة عملية السلام في ليبيريا. ومن المؤكد أن التعهدات بتقديم المساعدات لليبيريا في مؤتمر المانحين المنعقد هنا في نيويورك في أوائل العام الحالي كانت تنم عن السخاء. لكن ينبغي أن تترجم التعهدات إلى تمويل فعال وإلى عمل ملموس.

أود الآن أن أنتقل إلى منطقة أخرى من العالم. ففي أفغانستان، بدأ الوضع يتحسن منذ نهاية عام ٢٠٠١، وعاد أكثر من ٣ ملايين من اللاجئين والنازحين إلى ديارهم. ومكتبي يعمل بنشاط مع حكومي إيران وباكستان لتسهيل عودة مليون لاجئ خلال هذا العام. وأود أن أضيف هنا أن إيران وباكستان تحملتا عبئا كبيرا باستضافة اللاجئين الأفغان لأكثر من ٢٥ عاما. وينبغي أن يكون سخاء هاتين الحكومتين واحترامهما للمبادئ الدولية للحماية ومنح اللجوء قدوة لدول أخرى. ويسعدني بشكل خاص أن أبدي هذه الملاحظة في الوقت الذي تترأس باكستان المجلس. فشكرا جزيلًا لكم، سيدي الرئيس.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بعودة اللاجئين، يُقدَّر بأنه لا يزال هناك زهاء ٣ ملايين أفغاني في كل من إيران وباكستان. وفي المناطق القبلية في باكستان المجاورة لأفغانستان، هناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد

ففي إريتريا وأنغولا ورواندا، عاد مئات الآلاف من اللاجئين إلى ديارهم خلال السنوات القليلة الماضية. وفي سيراليون وحدها، تمكن أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ من العودة إلى ديارهم، بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجهود تثبيت الاستقرار الأوسع نطاقا التي بذلها المجتمع الدولي. وأملنا أن نستكمل عملية إعادة التوطين في سيراليون إبان هذا العام. أما في ليبيريا، فأمامنا طريق طويل، وإن كنا نأمل أن نبدأ عملية إعادة توطين أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ فروا من البلد، وكذلك مئات الآلاف من النازحين - ونشارك الآن في ٢٠ مخيما للنازحين - حالما تستتب الأوضاع. وأعتقد أن ذلك سيكون ممكنا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر. وفي بوروندي، مكن التقدم المحرز على الصعيد السياسي المفوضية من تسهيل عودة ٣٥ ٠٠٠ لاجئ منذ بداية هذا العام، وسيتبعهم كثيرون.

ومسؤوليتنا المشتركة تتمثل في الحد من مخاطر نشوب الصراعات مجددا والتأكد من أن هذا التقدم سيستمر. والفرص متاحة، ولكن السؤال هو هل سنغتني تلك الفرص؟ هناك الكثير من التحديات التي نتظرنا: فعمليات السلام يجب أن تُعزز بشكل متين على كل المستويات؛ ولا بد أن تبذل الجهود للتأكد من فعالية البرامج الرامية إلى نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم الشباب؛ كما ينبغي بلورة استراتيجيات شاملة لدعم جهود بناء السلام والمصالحة؛ ولا بد من تأمين موارد كافية للوكالات الإنسانية لكي تساعد اللاجئين والنازحين على العودة إلى ديارهم في أمان وكرامة؛ ولا بد من معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الإعمار فيما بعد الصراع في وقتها المناسب وبأسلوب منسق. فلن يكون هناك سلام أو تنمية في أفريقيا دون إدماج الأشخاص الذين انتزعوا من ديارهم وجعلهم منتجين مرة أخرى.

ومن جانبنا، فإن مكتبي أيد الحكومة في إنشاء لجنة العودة - بما في ذلك مشاركة كلا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - بغية تناول مسألة عمليات عودة الأشخاص المشردين داخليا، وخاصة البشتون في الشمال. وتعمل اللجنة بشكل نشط مع القادة المحليين في الشمال من أجل محاولة منع أي تشريد إضافي، وهيئة الظروف لتحقيق عمليات عودة مستدامة. ولكن، مرة أخرى، نحن بحاجة إلى دعم المجلس بشأن مسألة الأمن وتوسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالترافق مع أفرقة المقاطعات، بغية تحقيق النجاح.

ولا يسعني أن اختتم كلمتي دون أن أعرب عن قلقي حيال الحالة في العراق، وهي أيضا مسألة ما زالت تشغل بال مجلس الأمن. وكما يدرك الأعضاء، فإن الحرب في العراق لم تسبب تحركات شاملة للاجئين. ولكن الفراغ في السلطة والاضطراب المستمر أديا إلى انهيار الخدمات العامة وإلى انعدام الأمن بالنسبة لأغلبية العراقيين. وبالرغم من أن الفرص ما زالت قائمة لعودة اللاجئين إلى وطنهم الذي يعيش حالة من عدم الاستقرار، فإن مكتبي يعمل على مساعدة اللاجئين العراقيين في إيران الراغبين في العودة إلى وطنهم. وقد بدأت قوافل العودة إلى الوطن، التي كان العديد منها إلى البصرة، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وبالرغم من أن العمليات توقفت في نيسان/أبريل بسبب القتال والشواغل الأمنية، فقد أمكن استئنافها قبل أسبوعين. وتلك خطوات حذرة وصغيرة، ولكن يحدوني الأمل في أن تسهم إلى حد ما في استقرار العراق في المستقبل.

إن مسائل التشريد الداخلي - بما في ذلك في الشمال، حيث ستساعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عودة الأكراد المشردين وإعادة إدماجهم - يجري الآن معالجتها من خلال ما أسميه "الخطة

أتيحت لي الفرصة مؤخرا للعودة إلى المنطقة خلال شهر نيسان/أبريل. وخلال تلك الفترة، عملت على كفالة أن يركز مكتبي جهوده أكثر من أي وقت مضى على مسألة الإعادة إلى الأوطان. وبصفة خاصة، سنعمل على التعجيل بإغلاق مخيمات اللاجئين عند مناطق الحدود للمساعدة على تخفيف المسؤوليات الأمنية لباكستان والمجتمع لدولي قاطبة.

أما الأمر كذلك، فإن الافتقار إلى الأمن داخل أفغانستان هو بوضوح أحد العوامل التي تحول دون عودة الأفغان، أو بالأحرى تثبط عودتهم. ويتجلى ذلك بشكل خاص في المناطق التي لا يزال القتال الطائفي يثير فيها مناخا سلبيا فيما يتصل بتسوية مسألة النازحين. وعدم احترام سيادة القانون وعوامل أخرى مثل التجنيد القسري، والضرائب غير القانونية واحتلال المساكن والأراضي كلها تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم. ولا بد أن نعطي هذه المشاكل أولوية متقدمة. وعندما زرت المنطقة في نيسان/أبريل، التقيتُ باللاجئين والنازحين لمناقشة إمكانية عودتهم. وعندما سألتهم عما يُمكنهم من العودة، كان الجواب الطاعي نشر قوات دولية في مناطقهم الأصلية.

إنني أدرك خطط منظمة حلف شمال الأطلسي لتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى تشمل عددا من المواقع، بما في ذلك إنشاء المزيد من أفرقة تعميم المقاطعات - التي ينبغي حقيقة أن تكون أفرقة لتحقيق الاستقرار في المقاطعات. وأرحب بتلك الخطط. بيد أنني كتبت مؤخرا إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي معربا عن قلقي حيال التعهدات المتواضعة للمساهمة بقوات التي قطعت في مؤتمر برلين، وحيال الوتيرة البطيئة للتوسيع. ويحظى توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بأهمية أساسية بالنسبة للاستكمال الناجح لعملية بون. ويشكل أيضا مسألة رئيسية لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين - وخاصة في التحضير لإجراء الانتخابات.

بطريقة مختلفة بشكل راديكالي في كل بلد تعمل فيه، استنادا إلى أنها تشكل الآن هدفا للإرهابيين في كل مكان. ولا يستطيع مكنتي أن يعمل من قلعة: لا يمكننا ولا ينبغي لنا ذلك. وإذا اقتضى الأمر، قد نحزم أمتعتنا أيضا ونعود إلى ديارنا.

وكما يدرك المجلس، فإن الأمين العام شكل فريقا للنظر في مسألة سلامة الموظفين، وتُبذل الجهود حاليا لتحسين الأمن لموظفي الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. ومن جانبي، فإنني مصمم، مهما كانت التغييرات التي ستجرى، على كفالة أن يسمح النظام - وفي الواقع، أن يشجع - بإتباع نهج متفاوت نحو كل بلد على حدة. ولا بد أن يجري تمكين أفرقة إدارة الأمن المنشأة في الميدان من اتخاذ القرارات على أساس أنها ذات صلة بالظروف المحلية. وينبغي ألا يتبدد ذلك من جراء الطابع البيروقراطي والمركزي لنظامنا لإدارة الأمن. وأؤيد فكرة أنه ينبغي أن يتحمل أعلى موظف للأمم المتحدة في البلد المسؤولية النهائية عن أمن جميع موظفي الأمم المتحدة في ذلك البلد. وباختصار، لا بد أن يكون "العمل بطريقة آمنة" هو الفكرة السائدة لدينا. وسأتوقف هنا، ولكنني التمس من المجلس دعمه المستمر في مساعدتنا على ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

وتتوقف قدرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على حماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة بدرجة كبيرة على فعالية شراكاتها. ويشمل ذلك الشركات مع الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة من قبيل لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات الإقليمية والمبادرات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبطبيعة الحال، المنظمات غير الحكومية. ونظرا للصلة بين اللاجئين والسلام والأمن الدوليين، فلا بد أيضا من وجود

باء". ولا يجري تنفيذ الخطة بآء إلا من خلال الموظفين الوطنيين والمنظمات غير الحكومية. وآمل أن أعود، حالما تسمح الظروف الأمنية، إلى "الخطة ألف". وتعني الخطة ألف أن يعمل الموظفون الدوليون في العراق من أجل تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية والتعمير، وإصلاح الأخطاء الشنيعة التي ارتكبتها صدام حسين، ومساعدة ضحايا الحملة على عربستان، ومساعدة عرب الأغوار وضمان حقوق الأكراد الفيليين. وسنعمل مع الوزير العراقي من أجل الأشخاص المشردين - ومع العراقيين ومن أجل العراقيين.

كذلك اثني على جهود الموظفين الوطنيين للأمم المتحدة لشجاعتهم وتفانيهم. ومن خلالهم، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من قبيل منظمة الأولوية الملحة، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، ومنظمة المعونة الإنسانية، تمكنا من الاستمرار في الأنشطة المنقذة للحياة. فعلى سبيل المثال، وزعنا معا إمدادات الطوارئ إلى أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص حاصرتهم أعمال العنف المتصاعدة مؤخرا في وسط العراق وجنوبه. ولكنني أود أن أكرر أنهم أيضا يتطلعون إلى اليوم الذي يتمكن فيه الموظفون الدوليون من العودة إلى العراق لاستكمال مهمتهم.

وذلك يوصلني إلى نقطة أخيرة، بشأن أمن موظفي للأمم المتحدة. ومع وجود أكثر من ٤.٠٠٠ من موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يعملون حاليا في الميدان، في مواقع نائية جدا وخطيرة في كثير من الأحيان، فإن هذه المسألة تشكل قلقا خاصا لي ولمكنتي. وكان تفجير مكتب الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس الماضي تذكيرا مفجعا بالمخاطر التي يتعرض لها الموظفون في سبيل تحقيق السلام والعدالة. ما هي الدروس التي نستفيد منها من ذلك؟ والجواب بالتأكيد ليس ما اسميه بالعرقنة - وبذلك أعني الميل إلى الاعتقاد بأن العالم بأسره مثل العراق. إنني لا اتفق مع فكرة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبدأ العمل

ومن الجدير بالملاحظة مع شديد القلق في هذا الصدد أن الحكم الأساسي، الذي يُعرف بمبدأ عدم الإعادة القسرية، لا يلقي دائما الاحترام. فأحيانا لا تكون العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج ممكنة. ومما يزيد الأمور تعقيدا أن التصور العام لمشاكل اللاجئين يتأثر على نطاق العالم بحوادث الاتجار بالبشر وتهريبهم، كما يتأثر بالموجات المتكررة من المهاجرين لأسباب اقتصادية.

ومن المهم أن تستمر البلدان التي تأخذ بتدابير أكثر صرامة في مجال الهجرة ومناهضة الإرهاب في إبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين. ومن ناحية، لا بد من الحيلولة دون دخول الإرهابيين البلدان عن طريق الإساءة غير الشرعية إلى وضع اللجوء الذي يتمتعون به. ولا تسري أحكام الاتفاقية على مرتكبي الجرائم الجسيمة. ومن ناحية أخرى، تتفق كل الاتفاق مع ما ذكره السيد لوبرس في المرة الأخيرة التي قدم فيها إحاطة إعلامية للمجلس في شباط/فبراير ٢٠٠٢، من أننا لا نملك السماح لجهود مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي بإضعاف النظام الدولي المتعلق باللاجئين. وبعبارة أخرى، لا يمكن لتدابير مكافحة الإرهاب أن تقف عائقا دون حق التماس اللجوء. فاللاجئون والمشردون داخليا هم بطبيعة الحال ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان ويجب أن يمد المجتمع الدولي لهم يد العون على استئناف حياتهم في أحواء تضمن لهم الأمن والكرامة.

وأود أن أدعو السيد لوبرس إلى التوسع في ملاحظاته بشأن مسألة إعادة توطين اللاجئين في الوقت الراهن بالذات.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): وأنا بدوري أود أن أتوجه بالشكر للسيد لوبرس على إحاطته الإعلامية بشأن ما يواجهه المجتمع الدولي من خطورة في حالة اللاجئين. وقد اتسمت هذه الإحاطة بالأهمية.

علاقة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومجلس الأمن.

واليوم، أوجزت عددا من المبادرات التي يقوم بها مكثي دعما للمساعي الحالية لحفظ السلام. وعلى نحو مماثل، فإن تأثير مجلس الأمن وقدرته على اتخاذ إجراء سياسي حاسم يشكّلان أمرين جوهريين في المساعدة على تجنب وقوع الكوارث الإنسانية. ومن المهم أن يستمر مجلس الأمن في توفير القيادة والاتجاه في جميع المجالات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام والعمل الإنساني وحتى التنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد لوبرس على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدي.

نظرا لعدم وجود قائمة بالمتكلمين، أدعو أعضاء المجلس الراغبين في توجيه أسئلة إلى المفوض السامي إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك اعتبارا من الآن.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن استبق زملائي الآخرين في الإعراب عن الشكر للمفوض السامي رود لوبرز على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن مسألة بالغة الأهمية. كما أود أن أدلي ببعض التعليقات وأن أوجه سؤالا.

إننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عمله الإنساني المتفاني لحماية اللاجئين ولإيجاد حلول دائمة لهم: ألا وهي العودة إلى الوطن أو إعادة الإدماج المحلي أو إعادة التوطين. وتشكل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ الأساس المتين لحماية اللاجئين.

ونؤيد بقوة التقيد الصارم من جانب جميع البلدان بالمبادئ الواردة فيها.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أعرب عن سعادتنا البالغة لإدراجكم سيدي الرئيس هذا الموضوع الهام في برنامجكم، إذ نرى أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها المفوض السامي لشؤون اللاجئين ليست جيدة التوقيت فحسب، بل أيضا ضرورية إذا أريد لمجلس الأمن أن يحصل على تقييم واقعي لأهمية مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا والأمن. فهي لم تعد مشكلة إنسانية بسيطة، وإنما مشكلة أمنية حقيقية. وأستطيع أن أشهد بذلك، حيث أنتمي لبلد تأثر بها وتؤدي فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا إيجابيا بالغ الأهمية لمساعدة حكومتي في مجال ما بعد الصراع.

غير أن أفريقيا بأسرها، كما أفاد المفوض السامي، قارة يتجسد فيها واقع هذه المشكلة. فهي مشكلة نعيشها كل يوم في جميع بقاع القارة بلا استثناء، سواء في شمال أفريقيا أو في غرب أفريقيا أو في الجنوب الأفريقي. وهي مشكلة يلزم التصدي لها ويتعين النظر فيها أيضا بالاقتران بالتحليلات الأمنية التي نجريها، لا سيما هنا في هذه القارة.

وأود لذلك أن أشكر المفوض السامي لوبرس على الإحاطة الإعلامية الشيقة والشاملة للغاية التي قدمها وعلى إثارتها لبعض مسائل هامة ما برحت هذه المنظمة تواجهها.

كما أود أن أكتفي بتوجيه سؤالين لا غير، بما أن هذه هي الصيغة التي اتفقنا عليها. أولا، أود أن أستمع إلى مزيد من التفصيل بشأن مشكلة الترابط في أعمال التنسيق مع الوكالات الأخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. فلدينا إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. كيف يمكننا إيجاد تنسيق حقيقي بين هذه الوكالات المتنوعة حتى نستطيع التعامل مع

وبما أن هذا وقت توجيه الأسئلة، أود أن أغوص في لبّ هذه المسألة وأن أسأل عن أزمة جارية في الوقت الحالي فيما يتعلق باللاجئين. لقد أشار السيد لوبرس إلى عدد من هذه الأزمات في إحاطته، ولكنني أود أن أشير إلى هذه الأزمة التي تتكشف الآن في السودان نتيجة للصراع الدائر في دارفور. وأود أن أوجه عدة أسئلة في هذا الشأن.

نعلم أن آلاف من اللاجئين يرحلون من دارفور إلى تشاد، كما وصف السيد لوبرس بالتفصيل اليوم. فأولا، هل توجد أية معلومات عن احتمال انتقال اللاجئين من دارفور إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى؟

ثانيا، ما نوع الأمن الجاري توفيره من جانب حكومة السودان لمخيمات دارفور؟ وما مدى سيطرة الحكومة في الخرطوم على مليشيا الجانجاويد؟

ثالثا، منذ توقيع الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار في ٨ نيسان/أبريل، إلى أي مدى تحسنت سبل وصول الوكالات الإنسانية إلى أشد المناطق المتأثرة تضررا؟ وفي هذا الصدد، كيف تمنح حكومة السودان تأشيرات الدخول وتراخيص السفر لمختلف الوكالات الإنسانية؟

رابعا، على ضوء المعلومات التي توفرها الصحافة بأن مليشيات الجانجاويد تهاجم المخيمات في تشاد، ما التدابير الأمنية التي توفرها حكومة البلد المذكور لتلك المخيمات؟ وفي هذا الصدد، هل زودت الأمم المتحدة تلك المخيمات بما يكفي من الأغذية؟ فقد قرأت نقدا في بعض الصحف الكبرى مؤداه أنه يتبين عند وصول اللاجئين إلى هذه المخيمات أن الأمم المتحدة لم تعد العدة لتوفير أغذية كافية للقادمين الجدد.

خامسا، بالنظر إلى أن الفصل الممطر سيبدأ في غضون أسابيع قليلة لا غير، هل يرى السيد لوبرس أن هناك وقتا كافيا للتصدي لأزمة إنسانية قد تستفحل؟

يورو لمفوضية اللاجئين لأعمالها في تشاد، إضافة إلى ١٥٠.٠٠٠ يورو دفعت إلى المنظمة الفرنسية غير الحكومية التي نوه بها السيد لوبرس، منظمة الحاجة الملحة الأولى (Primiere Urgence)، التي تعمل أيضا في تشاد. وبسبب صعوبة الحصول على أرقام دقيقة لأعداد اللاجئين العابرين للحدود حاليا ولأننا نتعامل مع سكان رحل، أود أن أوجه سؤالاً إلى السيد لوبرس فيما إذا كانت لديه تقديرات للأعداد الحالية، وعلى وجه التحديد، هل يتوقع زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين إلى تشاد. وإن كانت تلك الزيادة متوقعة، فهل ستستمر في ضوء الوضع الأمني الذي وصفه المتكلمون السابقون؟

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للعديد من الملاحظات العامة التي أدلى بها المتكلمون السابقون، لا سيما السفير غسبار مارتنس. كما أود أن أعرب عن عظيم تقدير وامتنان وفدي للمفوض السامي رود لوبرس على الإحاطة الإعلامية المستفيضة التي وافي المجلس بها والتي جاءت في أنسب وقت. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على السيد لوبرس وفريقه على مجمل أدائهم في اضطلاعهم بالمسؤوليات الحاسمة الملقاة على عاتقهم — المسؤوليات الحاسمة المناطة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين).

وأود أن أتوجه بسؤالين إلى السيد لوبرس. الأول يأتي في الحقيقة من باب التوضيح ويتعلق بحالة اللاجئين في دارفور بالسودان. فاستناداً إلى المعلومات التي حصلنا عليها، والأرقام التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أفيد بأن عدد اللاجئين فيما يتصل بتلك الحالة وصل إلى مليوني لاجئ. وعلى سبيل المقارنة، أفيد بأن العدد كان في نيسان/أبريل مليون لاجئ. إذا كانت هذه الأرقام صحيحة، فإنني سأقدر حقاً الاستماع إلى تعقيب عن أسباب الزيادة المذهلة في عدد اللاجئين في تلك المنطقة المضطربة.

المشكلة بشكل فعال؟ وهذا يعود بنا إلى أن هذه ليست مجرد مسألة إنسانية بسيطة، بل مسألة أمنية.

ثانياً، أكون ممتناً لو قدمتم مزيداً من الملاحظات بشأن الدعم المالي. وأعلم أنه يشكل أحد مواضع الاختناق في البرامج. وأود أن أستمع من المفوض السامي إلى الكيفية التي تعتمزم مفوضيته التعامل بها مع بعض التحديات التي تثيرها الاختناقات المالية.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): وأود أنا أيضاً أن أعرب عن شكري للسيد لوبرس على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية بشأن حالة اللاجئين في حالات الصراع. وتلك مسألة يتابعها أعضاء المجلس بعناية شديدة.

وفي ضوء حالات التروح الأخيرة التي تحدث عنها السيد لوبرس، أود أن أطرح عليه مجموعتين من الأسئلة. السؤال الأول يتعلق بغرب أفريقيا. بما أن الأمم المتحدة تملك الآن ثلاث عمليات لحفظ السلام بولايات قوية في تلك المنطقة، هل يمكن للسيد لوبرس أن يشرح رؤية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) لإمكانية التضافر بين تلك العمليات الثلاث، خصوصاً فيما يتعلق باللاجئين؟ ثانياً، في ضوء الانتخابات التي ستجرى في كوت ديفوار وليبريا، هل بإمكانه أيضاً إخبار المجلس فيما إذا كانت عملية إعادة اللاجئين وعودة الأشخاص المشردين يقام تنظيمها بشكل يسمح لهؤلاء الأفراد بالمشاركة في الانتخابات القادمة؟ وبصورة أدق، هل تدرج برامج المفوضية قضية تسجيل هؤلاء اللاجئين والأشخاص المشردين على قوائم الناجحين؟

السؤالان الآحران يركزان على الأوضاع في دارفور بالسودان، وخاصة مشكلة اللاجئين في تشاد. وتشعر فرنسا بقلق خاص إزاء الأوضاع في تلك المنطقة. وكما هو معروف، خصصت فرنسا، في أوائل هذا العام، ٢٠٠.٠٠٠

لذلك تدعم ألمانيا برنامج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) للعودة الطوعية للاجئين في أفريقيا، وسنواصل دعم كل مبادرات المفوض السامي في ذلك الصدد. واستدامة إعادة إدماج اللاجئين في أفريقيا تهتم بها حكومتي اهتماما كبيرا. ودعم ألمانيا لمفوضية اللاجئين في ٢٠٠٣ بلغ ٧٦ مليون يورو تقريبا - لمشاريع في إثيوبيا وكينيا وتزانيا وتشاد. وخصصنا هذه السنة ٤٨ مليون يورو حتى الآن لمشاريع مفوضية اللاجئين في أفريقيا، مع التركيز على أنغولا والصومال وسيراليون. وأود أن أطمئن المفوض السامي على أننا سنواصل تقديم دعم متزايد لإنجازات مفوضيته.

وأستلتي تتعلق بدارفور وتنحو منحى ما سبق أن ذكره زميلاي الفرنسي والروماني. لقد وافانا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برقم أكثر من مليوني شخص الذين تضرروا من ذلك الصراع. وسؤالي هو: كيف يتوقع السيد لوبرس أن تتطور الأمور في المستقبل القريب؟ هل توجد أعداد كبيرة من اللاجئين الإضافيين يعبرون الحدود؟ وكيف ستستطيع مفوضية اللاجئين معالجة الحالة؟ هل تمتلك مفوضية اللاجئين القدرة على معالجتها؟

سؤالي الثاني يتعلق بما قاله المفوض السامي عن أمن موظفي الأمم المتحدة. إنني أقر بأن الأخذ بنهج كل بلد على حدة هو النهج الذي يجب اتباعه إذا أردتم تقييم أمن الموظفين، وأن كل شيء ليس مثل العراق أو أي منطقة متأزمة أخرى. لكن المفوض السامي قال إن أفرقة إدارة الأمن المنشأة في الميدان يجب تحويلها لصلاحيات اتخاذ القرارات في الميدان، بما يتناسب والظروف المحلية. هذا حسن. لكنه قال بعدئذ إن هذا يجب ألا يحرف عن المسار بفرض النهج البيروقراطي المركزي على نظام إدارة الأمن. لعله يوضح قليلا ما يعنيه ذلك بالتفصيل.

ثانيا، أود أن أسترعي الانتباه إلى مجال لم تتطرق إليه الإحاطة الإعلامية المقدمة للمجلس التي لولا ذلك لكانت شاملة جدا - ويمكن أن تعتبر شاملة جدا في ضوء انتشار أنشطة مفوضية اللاجئين في كل ركن من أركان العالم. وأود أن أطرح سؤالا عن كوسوفو. استنادا إلى تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/2004/348)، تعمل بعثة الإدارة الانتقالية مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في دعم جهود التعمير بعد أحداث العنف في شهر آذار/مارس الماضي. ولبلوغ تلك الغاية أفيد بأن بعثة الإدارة الانتقالية شكلت فريقا لدعم التعمير يشمل مفوضية اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأوروبية للتعمير. وسنقدر للمفوض السامي حق تقدير إذا تفضل بموافاة المجلس بالمعلومات المستجدة عن جهود المفوضية كجزء من الجهد الجماعي ذاك، لا سيما فيما يتصل بالتقدم المحرز في عملية العودة للأشخاص المشردين الجدد.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن الشكر للمفوض السامي على تقريره المستفيض جدا.

لدي ملاحظة قصيرة وثلاثة أسئلة قصيرة أيضا. تتعلق ملاحظتي بالعلاقة بين حفظ السلام وعودة اللاجئين. لقد قال المفوض السامي وأحسن القول إن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين واستمراريتها تعتمد على حفظ السلام مباشرة. والعكس صحيح أيضا. فحفظ السلام، وبناء السلام على وجه التحديد، لن يتحقق من دون عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. ومشكلة اللاجئين بالطبع مشكلة تتخطى الحدود دائما، وأتفق مع المفوض السامي في قوله: يجب علينا أن نبكر صيغة لبعثات حفظ السلام تتمكن من العمل في حالات الصراع التي تتخطى الحدود.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أشارك الوفود الأخرى في شكر المفوض السامي لوبيرس على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس بشأن التحديات التي يواجهها اللاجئين والمشردون داخليا، خاصة فيما يتعلق بسلام وأمن المخيمات والمستوطنات وحالات السلم والأمن عبر الحدود.

وأود أن أتطرق إلى مسألة أمن اللاجئين. ففي أغلب الأحيان يعيش اللاجئون في حالة دائمة من انعدام الأمن، من حيث سلامتهم الشخصية وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. ويشكل اللاجئون والمشردون داخليا إحدى أضعف الفئات في العالم اليوم، لأنه رغم إعادة توطينهم في أماكن توفر ملاذا آمنا وفوريا إلا أن حياتهم تتعرض لتهديدات عديدة. علاوة على ذلك، يمكن لاستغلال مواطن ضعف اللاجئين أن يتسبب في شواغل أمنية خطيرة للدول المضيفة وجيرانها المباشرين.

ولقد باتت سلامة اللاجئين داخل مخيماتهم، على سبيل المثال، مصدر قلق متزايد. وبسبب ضعف مخيمات اللاجئين يمكن بسهولة أن يتسلل إليها الثوار والعناصر الإجرامية الذين يستخدمون هذه المخيمات ملاذا لهم. وحيث أن سلامة اللاجئين هي الهدف الرئيسي، ينبغي الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين بقدر الإمكان.

ولكن، رغم أنه من المستصوب فصل العناصر المسلحة عن جموع اللاجئين المدنيين، قد لا تكون مهمة الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين بهذه السهولة. ففي بعض الحالات يمكن لعدد من اللاجئين أن يسلحوا أنفسهم سراً لتوفير المزيد من الأمن للمخيم. وفي حالات أخرى، قد تكون جماعات مسلحة صديقة للاجئين وتعمل بوصفها حامية لمنطقة معينة للاجئين من معتدين آخرين مسلحين.

سؤالي الثالث والأخير يتعلق بالبعثات المتكاملة والعلاقة بين مفوضية اللاجئين والجيش. إننا نشاطر المفوض السامي رأيه بأن بعثات الأمم المتحدة المتكاملة تمثل، من حيث المبدأ، نهجا جيدا. إن مزايا التكامل تكمن في تخصيص أكثر كفاءة للموارد المالية والبشرية على حد سواء، كما أنه ييسر التنسيق. وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما فتئت تتسم بشكل متزايد بالتكامل، حيث يعمل الأفراد العسكريون وموظفو منظمات المعونة يدا بيد. وفي بعض من هذه البعثات أصبحت المساعدة الإنسانية جزءا من الولاية بالفعل.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسترعي الانتباه للمبادئ التوجيهية الصادرة عام ٢٠٠٣ بشأن استخدام أصول الدفاع العسكرية والمدنية لدعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة. وتلك المبادئ التوجيهية تستكمل مبادئ أوصلو التوجيهية الصادرة عام ١٩٩٤ للحالات التي تنهار فيها سيطرة الدولة على بلدها. ولقد شاركت حكومة بلادي في وضع مشروع تلك المبادئ التوجيهية، وفي رأينا أن المبادئ التالية الواردة ضمنها تكتسي أهمية خاصة: أولا، احترام سيادة الدولة التي تمر بأزمة؛ وثانيا، الحياد، أي أن القوات غير المشاركة في الصراع هي وحدها التي تستطيع المساعدة في الأعمال الإنسانية؛ وثالثا، المساعدات العونية، أي أن المساعدة الإنسانية هي، قبل كل شيء، مهمة منظمات الإغاثة وينبغي أن يكون استخدام أصول الدفاع العسكرية والمدنية مجرد دعم يتم اللجوء إليه كملاذ أخير؛ ورابعا، ينبغي عدم تقديم المساعدة العسكرية للإغاثة الإنسانية إلا بناء على طلب البلد الهدف، أو بموافقة.

وأود أن أسال السيد لوبيرس ما هو تقييمه لوضع تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية.

تستند أسفلي إلى الأسئلة التي وجهها زملائي بشأن تلك الحالة.

ويهمنا أن نطلع على الدور الذي تخطط المفوضية للقيام به لحماية دارفور. وستهمنا أية معلومات بشأن أي تخطيط للطوارئ تقوم به المفوضية لحالات التدفقات الإضافية للاجئين إلى تشاد. أخيراً، ومتابعة لعدد من الأسئلة، يهمننا أن نعرف ما الذي توصي مفوضية السيد لوبيرس بأن يقدمه المجتمع الدولي على الصعيد الأمني لتمكين اللاجئين من العيش بقدر من الأمن ولتقوم مفوضيته والعاملون الآخرون في المجال الإنساني بعملهم بطريقة آمنة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر السيد لوبيرس على إحاطته الإعلامية الوافية والمستفيضة بشأن حالة جموع اللاجئين في كل أنحاء العالم. وأود أن أقول بضع كلمات بشأن الصعوبات التي يواجهها المفوض السامي ومجتمع الأنشطة الإنسانية في التعامل مع تدفقات هذه الجموع.

هل بإمكان السيد لوبيرس أن يعطينا بعض المعلومات بشأن المشكلات المالية التي تسببها حالات الطوارئ هذه؟ وفي هذا الصدد، أود أن أقول بضع كلمات بشأن الوضع المحدد لدول مستقبلية للاجئين، والتي أغلبها كما هو معروف تماماً بلدان نامية. فهي عادة لا تدخر وسعا في توفير الضيافة لهم، ولكن في أغلب الحالات فإن واجب الضيافة هذا تجاه اللاجئين يعوق جهودها الإنمائية الوطنية ويمتص مواردها. وفي ذلك الصدد، إنني أفكر في مشكلة تقاسم النفقات. وأود أن أطلب إلى السيد لوبيرس أن يقول بضع كلمات عما قد ينبغي فعله لتخفيف العبء على الدول المستقبلية.

والنقطة الثانية التي تدفعني إلى تناولها إحاطة السيد لوبيرس الإعلامية تتعلق بالإسهام الكبير الذي قدمته المفوضية

وعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الطابع المدني والعسكري للمخيمات قد يعرض المقيمين فيها لاحتمالات متزايدة باعتداء القوات المتصارعة عليهم. ومن ثم فإن الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين بات مسألة أمنية ذات أولوية. ولقد شددت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على ضرورة فصل المدنيين عن الأفراد المسلحين في مخيمات اللاجئين. ولكن قد لا يكون تحقيق ذلك سهلاً، نظراً للحالات المعقدة التي ذكرتها من قبل.

فهل ستقدم إذا المفوضية توصيات بشأن كيفية معالجة الحالات الأمنية المختلفة في مخيمات اللاجئين؟

السيد روستوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المفوض السامي لوبيرس على إحاطته الإعلامية، وأود أن أقول بضع كلمات قبل أن أوجه بضعة أسئلة.

لعل الأعضاء شاهدوا وزير الخارجية باول وهو يعلن، يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع، أن الولايات المتحدة ست تبرع بمبلغ إضافي قدره ٨٨,٣ مليون دولار، ليصل مجمل تبرعاتنا إلى ٢٤٧ مليون دولار لدعم اللاجئين - ٤٤ مليون دولار منها رُصدت لأفريقيا.

كما أود التأكيد، على ما أعتقد، أننا لسنا ممتنين فحسب لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بل أننا ندرك أيضاً أن عملها ربما يؤثر تأثيراً أكبر وأهم على المزيد من الناس مما يؤثر عليهم أي مكتب آخر تابع للأمم المتحدة.

والنقطة الثانية التي أود ذكرها هي أننا جميعاً، حسب اعتقادي، قلقون جداً إزاء الحالة الإنسانية في دارفور ومحيطهما وتشاد. ونحن نعي تماماً، مثلما تعي حكومة السودان نفسها، أنه توجد هناك حالة أليمة جداً. ولذلك

سبل الوصول والتعاون. فهل لدى السيد لوبرز أي أفكار بشأن كيفية تنسيق الاستجابات الدولية في مجال الأمن والتمويل لتهدة حالات الأزمات عند ظهورها؟

إن لديّ سؤالين محددين فيما يتعلق بأفغانستان. لقد كنت سعيداً أن ألاحظ السيد لوبرز وهو يذكر باكستان كمثال لاستضافتها ٤ ملايين لاجئ أفغاني خلال ما يزيد عن ٢٥ سنة. والكثيرون منهم لا يزالون هناك. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، وقعت باكستان وأفغانستان ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على اتفاق ثلاثي بشأن عودة اللاجئين الأفغان بصورة طوعية. وأود أن أسأل ما إذا كانت هناك خارطة طريق أو خطة مرسومة لتنفيذ ذلك الاتفاق و، إذا وجدت، ما مدى التقدم المحرز في ذلك السياق.

ونقطة الأخيرة هي أن الحكومة الأفغانية بقيادة الرئيس كرزاي، كما يعلم المفوض السامي، تضع اللمسات الأخيرة على قانون الانتخابات، وقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على أن يشارك في الانتخابات أيضاً اللاجئون الأفغان الموجودون في باكستان وإيران. وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ستكون مسؤولة بصفة رئيسية عن التنسيق في ذلك الصدد، فإننا نتوقع ونأمل أن يستطيع موظفو المفوضية السامية، بما لديهم من خبرة وبيانات، من تقديم المساعدة في تلك العملية، بما في ذلك تيسير تسجيل اللاجئين الأفغان قبل الانتخابات. سأكون ممتناً جداً أن أعرف إن كانت لدى الممثل السامي أي معلومات أو تعليقات يود تقديمها في هذا الصدد.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

لقد طُرحت أسئلة كثيرة على السيد لوبرز ليجيب عليها، وأعطيه الكلمة.

السامية في تحسين المناخ السياسي للصراعات التي ينخرط فيها، وذلك بهدف تشجيع عودة اللاجئين.

أود أن أشير إلى أننا نتعامل مع نوعين متميزين من حالات اللاجئين: الحالات التي تلقى تغطية مكثفة من وسائل الإعلام أو حالات الطوارئ التي تتطلب تعبئة للموارد من جهة؛ ومن الجهة الأخرى الحالات التي نسميها الصراعات المنسية، التي يمكن أن تستمر طويلاً لأسباب أرى أنه ينبغي تحديدها في مناقشة كهذه - الأسباب السياسية التي يمكن أن تطيل أمد اعتماد السكان على المساعدات لعقود. ووفدي يعرب عن تقديره الكبير لتعليقات السيد لوبرز على الصراعات المنسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببعض التعليقات والأسئلة بصفتي ممثلاً لباكستان.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المفوض السامي لوبرز على حضوره ليقدم إلينا هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة. وقد ترك لأعضاء المجلس الكثير مما يشحذ الفكر. وأعتقد من المناسب جداً أن تأتي إحاطته الإعلامية بعد المناقشة التي أجراها المجلس بشأن موضوع حفظ السلام في ١٧ أيار/مايو وقبل المناقشة التي نعتزم إجرائها بشأن موضوع الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة.

وأعتقد أن من الأمور التي تتسم ملاحظتها بالأهمية أنه في أي أزمة يوجد جانبان يبرزان على الفور. أولهما الأمن والثاني المتطلبات الإنسانية للسكان. ولدنا مفارقة بسيطة في الاستجابة الدولية. ففيما يتعلق بحفظ السلام، حالما يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار، نستطيع بعد ذلك تعبئة الموارد المطلوبة لنشر عمليات حفظ السلام المتفق عليها. وعلى العكس من ذلك، فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، نعتمد، قبل كل شيء، على التبرعات التي تقدمها الحكومات وأيضاً على استجابة الحكومات المضيفة في الميدان فيما يتعلق بإتاحة

سيتمكنون من العودة، أو لأنه سيسمح لهم بالاندماج تدريجياً في البلد الذي فروا إليه، أو أنهم سيرحب بهم بلد آخر في إطار برامج إعادة التوطين. وبهذه المناسبة، فإن البرازيل تشارك في برنامج من هذا القبيل.

وعليه، بالإضافة إلى تلك النقطة، التي طُرحت عن حق، يتعين علينا الحفاظ التام على الالتزام بعدم صد الناس وقبول الناس عندما يكونون لاجئين حقيقيين، وينبغي هنا لدور المفوضية أن يتوسع ليشمل مفهوماً جديداً لخفض تدفقات السكان المخالفة للنظام والتدفقات الثانوية بوضع آليات للبلدان تقدم بها حلولاً: العودة المستدامة إلى الأوطان والاندماج الداخلي وإعادة التوطين. وذلك لا يتسنى إلا إذا تعلمنا ممارسة تقاسم الأعباء فيما بين البلدان. وببساطة ليس من الإنصاف الاعتقاد بأن الالتزامات إزاء اللاجئين يمكن أن تستوفى على أساس كل بلد على حدة. وقد أعطيتكم مثلاً إيجابياً واضحاً هو باكستان، وهناك أمثلة أخرى، بالتأكيد. ومع ذلك، فقد تعلمنا من هذه التجربة أيضاً أنها قد تنهار، عند نقطة ما: قد يقول المرء "إن هذا لم يعد من العدل في شيء؛ وعلينا أن نتشاطر العبء؛ علينا أن نفعل شيئاً معاً".

انتقل الآن إلى الأسئلة المقدمة باسم حكومة شيلي فيما يتعلق بدارفور. فهذه أسئلة واضحة جداً، وسأحاول أن أكون محدداً في ردودي مثلما كان السفير مونيوز في طرح أسئلته.

أولاً، هل نرى أن ثمة تدفقاً من دارفور إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؟ ليس بعد، وذلك لأسباب جغرافية. فالصراع في دارفور بدأ في شمالها، فلنقل في منطقة بهاي. ثم انتشر الصراع جنوباً بعد ذلك. ونشعر بالقلق إلى حد ما فقد يزداد انتشاراً وصولاً إلى منطقة دارفور المتاخمة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وعندئذ سنرى الناس يتجهون إلى هناك بالتأكيد. وهذا لم يحدث بعد.

السيد لوبرز (تكلم بالانكليزية): في الحقيقة إنني

أعتذر في البداية عن أنه يتعين علي أن أجيء ببعض الإيجاز - بل بإيجاز شديد - عندما أرى العدد الكبير من الأسئلة الهامة التي طُرحت. وربما يستحسن أن أجيء عليها حسب ترتيب البيانات. وبالتالي سأبدأ بالأسئلة والملاحظات التي سيقَت باسم حكومة البرازيل.

عندما ينظر المرء إلى العالم بشكل عام، فإن المناخ - أو الوضع السياسي، إن شئت - فيما يتعلق باللاجئين أصبح أكثر صعوبة. وكما قلنا، عن حق، إن السبب في هذا أيضاً أنه يتعين على العديد من البلدان التعامل مع ظاهرة مهربي البشر الذين يجلبون إلى حدودها تدفقات مختلطة من الناس: جزء منهم لاجئون حقاً، ولكن جزءاً منهم أيضاً مهاجرون لأسباب أخرى، نصحوا بأنهم ربما يستطيعون دخول البلدان إذا ما قدموا أنفسهم كلاجئين. وذلك أعطى تدفقات اللاجئين سمعة سيئة، وهذه مشكلة صعبة للغاية.

فذلك يعني أنه يتعين عليّ بصفتي مفوضاً سامياً لشؤون اللاجئين أن أستثمر وقتاً ومبادرات لتخفيض ما نسميه بتدفقات السكان المخالفة للنظام. وهذه مسألة ليس في وسع المفوضية حلها إلا جزئياً. فهي تتصل جزئياً بالافتقار إلى إدارة شؤون الهجرة. ولو كانت هناك وسائل للإبلاغ عن الهجرة قانونياً، ربما تكون لدينا تدفقات مختلطة أقل. وتلك واحدة من المشاكل.

وما يمكن أن نفعله من جانبنا هو أن نزيل الحاجة، أو على الأقل أن نحد من الحاجة، إلى اللجوء إلى مهربي البشر بأن نحاول من البداية إيجاد حلول أفضل ودائمة للاجئين. فبذلك ستقل الحاجة كثيراً إلى أن يلجأ الأشخاص المضطرون إلى الفرار من بلدانهم إلى مهربي البشر إذا ما علموا أنهم عندما يقدمون أنفسهم إلى مخيم للاجئين سيجدون حلاً، إما لأن السلام سيعود إلى بلدانهم في إطار زمني معقول، وبالتالي

السؤال الثالث يتعلق بالوصول إلى دارفور. هناك مبادرات عديدة اتخذها من قبل المجتمع الدولي للوصول إلى هناك؛ لكن ذلك لا يزال من الصعوبة بمكان. فهناك بعثات؛ ونعرف أن حركة الصليب الأحمر وأطباء بلا حدود يعملون هناك. رأينا بعثات تذهب إلى هناك؛ ورأينا السيد جيمس موريس يذهب إلى هناك. ثم حصلنا على ضمانات بأن يسمح للناس بالدخول وأن يتسنى الوصول إليهم. بعد ذلك يحاولون الحصول على تأشيرات، وعندما يصلون، فإنهم يجدون أن تأشيراتهم لم تعد صالحة وأن عليهم أن يحصلوا على تأشيرة جديدة. والأمر ليس جيداً على هذا النحو. أما فيما يتعلق بالوصول، فهو غير ممكن فعلاً في هذا الوقت. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على ازدحام أنشطته، ينوء بعبء الحالة في تشاد بالنسبة للدارفوريين، ومع ذلك، عرضنا الذهاب إلى هناك شخصياً مع بضعة أفرقة، إلى جانب الأفرقة الأخرى الموجودة في منطقة دارفور. وسنوجه نداء إلى الحكومة لكي تمكننا من الوصول. وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل لأن عليّ أن أشهد أيضاً بأن لدينا علاقات عمل جيدة جداً مع حكومة السودان. وعليه، سأقول إننا بحاجة إلى أن نذهب إلى منطقة دارفور. وسنذهب إلى هناك مع ثلاثة مكاتب، علاوة على المكاتب الموجودة هناك. وقد تحدثت مع السيد كلينرغر، من لجنة الصليب الأحمر الدولية لنرى ما إذا كان يمكن قيام نوع من التنسيق، كيما يكون عملنا مُكملاً وناجحاً. وسنفعل ذلك من أجل تحسين الحالة في دارفور.

أعود الآن إلى مسألة تشاد، وهو السؤال التالي. لقد أبلغنا بأن ميليشيات الجنجويد تتجاوز الحدود أحياناً. ليست لدي معلومات بشأن توغلها بعيداً لدرجة الوصول إلى مخيمات اللاجئين التي نشرف عليها. وهذا هو السبب تحديداً الذي دفعنا إلى اختيار مكان تلك المخيمات على بعد ٦٠ كيلومتراً من الحدود؛ وعلينا أن نعمل جاهدين مع

أنتقل إلى السؤال عن علاقة حكومة السودان بأزمة دارفور. لقد علمت من خلال عملي مفوضاً سامياً أن أكون أكثر صراحة مما يحدث في الحالات التي أستخدم فيها اللغة الدبلوماسية المعتادة. أعتقد أن من الواضح أن وقف إطلاق النار الناجع في السودان قد أتاح لجيش السودان إمكانية أن يستخدم قدرته التي وفرها لبدء عملية في دارفور. وربما كانت حركات المتمردين في دارفور، ممن يريدون حكماً ذاتياً، بالطبع، هي التي دفعت إلى ذلك. وتلك، بطبيعة الحال، ظاهرة أعم. ومع ذلك، فقد أصبح هذا النوع من العمل، تحديداً، ممكناً بسبب وقف إطلاق النار الناجع والقدرة التي تم توفيرها. بعد ذلك، رأينا هناك مثلما رأيناه في مناطق أخرى من العالم: أعمال يقوم بها الجيش بالاشتراك مع الميليشيات والجنجويد عنصر فعال في ذلك، كما كانوا في السابق؛ البعض من الجو، وآخرون على الأرض. ثم تبدأ عملية التطهير. أقول "تطهير" ليس لوجود دوافع عرقية؛ إذ أنني أعتقد أن ما يدفع على ذلك أكثر هو محاولة كسر شوكة التمرد وحفز الناس على الانضمام إلى قوات الحكومة، من خلال التلويح بإمكانية الحصول على الأراضي والقرى. وهكذا، فأنت تشرد الناس بكل الأنظمة المروعة الممكنة، ويُمارس ذلك في مناطق أخرى من العالم أيضاً. وإن الجنجويد يتوغلون حقاً في تشاد، لمطاردة نفس الأشخاص من أجل قطعان الماشية لديهم، ويحاولون تخويفهم. وكما يعرف الأعضاء، هناك اتفاق بين الجيشين - وهذا أمر لافت - بشأن حق الجيش التشادي في التوغل، على ما أعتقد لمسافة ١٠٠ كيلومتر في الأراضي السودانية في دارفور. ويعترف الجيش بأنه لا يملك القدرة للسيطرة على ذلك. والآن، بعد ما ذكرته آنفاً، ربما تكون لدى الأعضاء أفكار أخرى بشأن هذا الموضوع، إلا أن هذا هو الحاصل. لذلك، تلمسون نوعاً من إضفاء الطابع العسكري على الأوضاع على جانبي الحدود.

نُسأل إن كان بمقدورنا أن نفعل شيئاً في دارفور أيضاً، لأن منظومة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تقدم المساعدة بدوننا. لذلك، أحاول أن أتجاوز قدراتي وأن أفعل شيئاً.

هناك مشكلة أكثر منهجية فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً في منطقة العائدين. وخبرتنا تتمثل في أنه عندما يتعلق الأمر بالإعادة إلى الأوطان ومناطق العودة، لا يكون بمقدورك بعد ذلك أن تفصل بين اللاجئين والمشردين داخلياً، لأنهم جميعاً يندرجون في إطار العائدين إلى نفس مناطق العودة. لذلك، نحتاج إلى العودة المرسومة، وإلى إعادة الإدماج المرسومة، ربما جنباً إلى جنب مع أمور أخرى. ونحن نحاول أن ننفذ، مع السكان المحليين، عملية إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي هذا المجال، فإننا في خضم تلك المسألة فعلاً. لقد حققنا ذلك، بنجاح كبير على ما اعتقد، في أفغانستان. وقد أبلغت عن ذلك فيما يتعلق بسيراليون، ونفعل ذلك في سري لانكا. وانخرطنا مع المشردين داخلياً على هذا النحو لا يتعارض مع نمط العمل الذي نقوم به. بل على النقيض، علينا أن ننخرط مع هؤلاء، وبشكل فعال. لكن، رسمياً، فإنني لا أفعل ذلك إلا عندما تطلب مني المنظومة. ولا بد أن يطلب المنسق الإنساني من المفوضية بشكل رسمي جداً أن ترعى النازحين العائدين. وهو يقوم بإبلاغ السيد إيغلند من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالخطوة، وعندما يفعل ذلك أقول: حسناً، أنا جاهز.

وتطرق العديد من المتكلمين إلى الدعم المالي. ويشكل ذلك مهمة شاقة باستمرار، كما لاحظ الرئيس وآخرون. وبطبيعة الحال، من العسير جداً علينا في بعض الأحيان أن نتلقى الفروع الأخرى مساهمات مقررّة، بينما لا بد أن نبحت مراراً وتكراراً عن تبرعات طوعية، ونطلبها باستحياء. ولا أستطيع أن أقدم طلباً لا يتماشى مع الفكرة الأصلية للأمم المتحدة قبل ٥٠ عاماً بأن نتلقى التمويل أساساً من التبرعات الطوعية.

المنظمات غير الحكومية بحثاً عن المياه. والأمر من الصعوبة بمكان، وتلك مخيمات صغيرة. يمكننا أن نستوعب ربما ٠٠٠ ٦ أو ٧ ٠٠٠ شخص، وعلينا بعد ذلك أن نتنقل إلى المكان التالي وأن نزيد عدد المخيمات. وهذا ما نحن بصدد. هل هناك مشكلة أغذية؟ بلى، ولكن يسعني القول إنها ليست حادة. فبرنامج الأغذية العالمي يبذل قصارى جهده لتوفير الغذاء. ولا أصنف تلك على أنها مشكلة رئيسية.

أما بالنسبة لمسألة موسم الأمطار، فنحن نعمل حثيثاً. ونطمح إلى توفير المأوى لنحو ٦٠ ٠٠٠ أو ٦٥ ٠٠٠ شخص قبل حلول موسم الأمطار. وأعتقد أننا سنحقق ذلك. هناك أسئلة أخرى، لكن سأترك مسألة دارفور السودانية عند هذا الحد.

أنتقل الآن إلى الآخرين الذين طرحوا أسئلة. وأتناول الملاحظات والأسئلة المقدمة باسم أنغولا بشأن شواغلها الأمنية، التي أوافق عليها جداً، لأن هذين كانا الموضوعين الرئيسيين في إحاطتي الإعلامية. سأقول بضع كلمات بشأن تعاون المفوضية في إطار منظومة الأمم المتحدة. يمكنني القول إنه يمضي بشكل جيد، وقد أعطيت أمثلة هنا اليوم على التعاون الوثيق للغاية، لا سيما مع إدارة عمليات حفظ السلام. ونفس الشيء مع إدارة الشؤون السياسية. وأشارت أيضاً إلى أننا أعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ونعمل مع يان إيغلند في المجموعة الإنسانية. ويمضي هذا التنسيق على نحو جيد عموماً.

بطبيعة الحال، أمامنا تحديات محددة. ففيما يتصل باللاجئين، أوضحت هذه المشاكل؛ وهناك مشاكل أخرى تتعلق بالنازحين. وباختصار، فإننا، مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا نعمل مع النازحين إلا بصورة انتقائية، وعندما تطلب منا المنظومة ذلك. بالطبع، نحتاج أيضاً إلى أن تتوفر لدينا القدرة. وفي هذا الصدد، فإن مثال دارفور جدير بالاهتمام: فقد بدأنا باللاجئين فحسب، والآن

نهر مانو. وطلبت إلى هذه البلدان أن تدرج في جدول أعمالها تجريد كل من المنطقة الحدودية والأشخاص هناك من السلاح. وبغية القيام بذلك، لا بد لعمليات حفظ السلام الثلاث أن يتعلم بعضها من بعض وأن تعمل معا. والأمر لا يتعلق بمجرد الأشخاص؛ إنما هو أيضا جهد مشترك لإيجاد الأسلحة العديدة جدا التي ما زالت هناك.

وتطرقت أيضا إلى نقطة ثانية: وهو أنه قد يكون من المستحسن إذا عملت بلدان منطقة نهر مانو ليس على تحقيق ذلك البعد فحسب، وإنما أيضا على تحقيق ما قد تسميه بالبعد السياسي. وبتحديد شديد جدا، إذا عاش شخص أفريقي في غينيا لفترة عشر سنوات، فإن له الحق في المواطنة؛ وهو يعتبر مواطنا غينيا. وفي سيراليون ولييريا، للمرء الحق في المواطنة بعد خمس سنوات. وسيكون نعمة بالنسبة لكوت ديفوار - وبالتالي بالنسبة لمنطقة نهر مانو قاطبة - إذا وافق رؤساء دول المنطقة على أن يكون هناك تقليد منتظم، سيادة القانون، لمنطقة نهر مانو بأسرها. وذلك سيقضي على خطر استبعاد الأشخاص من المشاركة في الانتخابات ومن الترشح للانتخابات.

وربما يكون لمثل تلك المبادرة التي يتخذها رؤساء دول منطقة نهر مانو - إذا أرادوا أن يتخذوها - مصداقية أكبر من التماس لفعل شيء يأتيهم من المجتمع الدولي أو من بروكسل، ناهيك عن باريس. وسيكون من الأفضل إذا استنتجت تلك البلدان أنفسها أن هناك تقليدا قيما جدا في هذا الجزء من أفريقيا لدمج الأفارقة الذين قدموا إلى تلك البلدان، كمواطنين عاديين، بعد وقت قصير نسبيا.

ووجه ممثل فرنسا أيضا سؤالاً بشأن دارفور، فيما يتعلق بالأعداد المقدرة. وقد قلنا من البداية - يتعين عليّ أن أقول، بناء على تجربتنا في إجراء مقابلات مع الأشخاص ورؤيتنا للأشخاص - إنه قد يكون هناك

وبوسعي أن أذكر مجرد أمرين هنا. أولاً، ينبغي على الأقل أن يمول الموظفون الأساسيون في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - التي وفقا للنظام الأساسي الصادر قبل ٥٠ عاما كان من المفترض أن تمول من الميزانية العادية - من الميزانية العادية، وهذا ليس صحيحا. ثانياً، ينبغي للبلدان التي لديها اقتصادات ناضجة وترى أن من مسؤوليتها أن تساعد البلدان النامية عن طريق إنفاق موارد على المساعدة الإنمائية أن تدرك أن أفضل طريقة لفعل ذلك هي إنفاق مبلغ مناسب على إيجاد حلول للأشخاص المشردين. وتلك المساعدة ليست إنسانية وفي مصلحة أولئك الأشخاص فحسب؛ بل تتصل أيضا اتصالا كبيرا جدا بضمان وجود المزيد من الأمن، والقليل من الجريمة والقليل من الاتجار بالبشر في هذا العالم.

ويشكل تحديد أولويات تلك الأبعاد جانبا رئيسيا للتنمية المستدامة. وكما يدرك الأعضاء، منذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، ما فتئت هناك فرصة أكبر - على الأقل على الورق - لفعل المزيد، ولإقامة شراكة شمالية - جنوبية بين العالم الغني والعالم الذي ما زال ناميا. وفي رأيي أن ذلك لن ينجح إلا إذا تمكنا من التغلب على مشكلة كوننا أصحاب همّة واهنة - وليس معنى ذلك أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يمكن أن تتصدى لتلك المشكلة. فالمفوضية ذاتها لا تملك دولارا واحدا؛ ولا بد أن نذهب إلى البلدان. ولذا ينبغي للبلدان أن تفسح مجالا وافيا في ميزانياتها ليس لحالات الطوارئ الإنسانية فحسب، بل أيضا للحلول الدائمة. وهنا، تلتقي الأمور معا، كما حاولت أن أشرح.

وأنتقل الآن إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل فرنسا، الذي تكلم بشأن غرب أفريقيا. وباختصار شديد، كنت هناك مؤخرا، ووجهت نداء؛ بل كنت أيضا مفيدا نوعا ما في التخطيط لمناسبة ٢٠ أيار/مايو بشأن بلدان منطقة

وفيما يتعلق بكوسوفو، باختصار شديد، فقد تعرضنا لنكسة منذ أن وقعت آخر الأحداث. ونحن مستمرون في العمل؛ وهو عمل مرهق. ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أحرزت بالفعل نجاحاً في يوغوسلافيا السابقة؛ باستثناء وحيد هو كوسوفو. وأعتزم أن أتكلم مع السيد هولكيري بشأن ما إذا كانت هناك طريقة أخرى للمضي قدماً، لأننا يجب حقاً أن نفكر ملياً إلى أين نمضي من هنا. ولذا، باختصار، نحن نضطلع فقط بعملنا. ولكن احتمالات عودة الأشخاص ظلت محدودة، ولا أرى توقعات كثيرة. ويجب أن ننظر في هذا مرة أخرى. ولا أعتقد أن الكلام - ينبغي أن يفعل الناس هذا أو ذاك - يحقق نجاحاً كبيراً؛ وربما ينبغي أن نختار اتخاذ المزيد من الخطوات إلى الأمام وأن نحاول أن نجد نهجاً مختلفاً نوعاً ما. وربما سأتحدث عن إبلاغ المجلس بالمزيد عن ذلك في المستقبل.

لقد تناولت بالفعل المسائل عبر الحدود.

وأننتقل الآن إلى ممثل ألمانيا، الذي ذكر أرقاماً بالملايين قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إنني لا انفي ذلك، ولكنني أيضاً لا أستطيع أن أؤكد.

وطُلب إليّ أن أدلي ببعض الكلمات عن الأمن، على أساس كل بلد على حدة. وسأحاول أن افعل ذلك.

سأبدأ من منظور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لقد حسّنت المفوضية، بدءاً بسلفي، السيدة أوغاتا، الأمن تحسناً كبيراً. كيف فعلنا هذا؟ من خلال تدريب الأشخاص على كيفية التصرف. وثانياً، من خلال الاتصالات التقنية. فعلى الموظفين دائماً الإبلاغ كل ٢٠ دقيقة عن أماكن وجودهم، وهلم جرا. وثالثاً، لقد دربنا الأشخاص على التواصل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في منطقة معينة، ومن ثم الالتقاء، وتحليل الحالات. تحدثت بعض حالات سوء فهم أو توجد عناصر نعي وجودها تماماً

ما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً. ونظراً لأنني تكلمت مع الدبلوماسيين الفرنسيين هناك، فإنني أدرك أنهم اعتقدوا أن هناك عدداً أقل. ولقد تكلمنا بشأن ذلك: كيف أمكن ذلك؟ وقالوا إنهم كانوا رحالة، يذهبون ويأتون عبر الحدود. وصحيح أن هناك تماسكاً بين السكان. وبالتالي، بالرغم من أننا قلنا إن في وسعنا أن نأوي ٦٠ ٠٠٠ من الـ ١٠٠ ٠٠٠، فربما نكون وفرنا المأوى لهم جميعاً نظرياً، لأننا نقدر أن أعداداً كبيرة منهم ستعبر الحدود للذهاب إلى أسرهم، ولذا فإنهم لن يكونوا حقيقة لاجئين؛ وسيكونون لاجئين تقنياً فقط. ولكن تلك كانت فكرتنا.

وهناك الآن تغييران. أولاً، أصبحت المنطقة الحدودية ذاتها غير آمنة بشكل متزايد - بما في ذلك بالنسبة للأسر التي تعيش هناك - وبالتالي ربما هناك حاجة إلى إيواء نسبة مئوية أكبر من الأشخاص الذين يعبرون الحدود. ثانياً، نحن لا نستبعد إمكانية أن يأتي المزيد من الأشخاص. وبطبيعة الحال، سيتوقف ذلك على فعالية وقف إطلاق النار - ليس وقف إطلاق النار ذاته، وإنما الاعتقاد أنه سيضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان هناك. وإذا كان لديك وقف لإطلاق النار، ولكن الانتهاكات تحصل عملياً على أرض الواقع والناس يعتقدون أنها ستستمر غداً، فإن هؤلاء الناس سيستخدمون الأيام والأسابيع والأشهر الأخيرة لكي يهربوا. لذلك عليّ في هذا الوقت أن أستعد لإيواء أعداد أكبر.

ووجه ممثل رومانيا، ضمن آخرين، سؤالاً يتعلق بالتناقض بين الرقمين مليون ومليونين. إنني لا أعلم الإجابة؛ ولم أكن هناك. وقد تكلمنا مع اللاجئين؛ ونعلم أن الأمر مروع. وقلنا قبل وقت ليس بالقصير أن العدد كان مليوناً. ولا يمكنني أن أستبعد إمكانية أنه أكبر بكثير؛ إنما ببساطة لا أعلم. ولذا أترك ذلك السؤال للآخرين كي يجيبوا عليه.

نحن استثمرنا الكثير في طريقة "العمل الآمن" هذه لدرجة أي أشدد على ألا نفقدها. ويمكنني أن أعطي مثلاً بشأن العراق. فاليوم حين يبقى الموظفون المحليون في العراق، بمنازلهم بسبب تحليل للوضع تم إجراؤه كلية خارج العراق، من الصعب جداً شرح الأمر للموظفين المحليين إذا تساءلوا عن السبب. فلا يمكننا الرد. وهذه دلالات على أنه ينبغي كما أقول أن تتولى هذا الأمر. ولعلنا أصبحنا مشغولين أكثر من اللازم بالتجارب في العراق، وهذا ما دعاني إلى إبداء ملاحظتي أننا سنكتشف فيما بعد أننا ربما قد غالينا أكثر من اللازم بافتراضنا أن من يقومون بالأعمال الإنسانية لا علم لهم بشؤون الأمن. وأعتقد أن من يعملون معي يتمتعون بقدر كبير من المعرفة بالأمن وأنهم يتصرفون بشكل سليم للغاية. وبعد ما جرى في بغداد، تلقينا تقارير هامة عن الوكالات التي لم تحسن السلوك وكان لديها موظفون أكثر من المسموح به، وهكذا. فرجعت إلى العاملين معي. وخلاصة القول إن ذلك لم يكن ينطبق على مفوضية شؤون اللاجئين، وليس هناك فحسب. ومن ثم أرى أن الوقت قد حان لرفع صوتنا قليلاً، وننظر إلى التجربة الجيدة، ونستفيد بها.

ومع كل ما قلته، فإن الأمن تبلغ مرتبته من الأهمية والأولوية بالنسبة لي أن التمويل الكافي للأمن - ونحن نزيد إنفاقنا على الأمن هذه الأيام - أمر رئيسي جداً. واستمرار الناس في إيلاء الأمن أولوية رفيعة لا يحقق مصلحة موظفينا وخدمهم، بل مصلحة عملياتنا أيضاً. لا تسيئوا فهمي. فأنا لا أحب تصرفات رعاية البقر، ولكني لا أحب كذلك أن أقول: "دعونا لا نفعل شيئاً على الإطلاق". لذا ذكرت مثال القلعة هذا، وأرجو أن أزيد في شرحي قليلاً للمجلس.

رداً على ممثل الفلبين، اسمحوا لي أن أقول إن هناك نظاماً فيما يتعلق بالأمن في المخيمات. وقد بدأ ذلك قبل مجيئي بوقت طويل، ولكننا تحسّنا إلى حد كبير. وقد ذكرت

دون أن نستطيع التحكم فيها حتى ممن يملكون السلطة على الصعيد المحلي. لقد قمنا بتحسين ذلك الجانب إلى حد كبير جداً.

وأميل إلى القول إننا قد أصبحنا منظمة تتسم بمقدرة مهنية شديدة في مجال الأمن. فنحن نتمتع بالأمن إلى حد كبير ونعمل بطريقة آمنة. وما يثير انشغالنا بعض الشيء هو الجانب المشترك بين الوكالات في هذا الصدد. وقد بدأ ذلك الجانب بمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة. ونحن راضون عن هذا المكتب. فهو يجمع بين الوكالات بحيث يتوافر لنا فريق قطري معني بالأمن تابع للأمم المتحدة. ووجود بعض أشخاص من مكتب منسق شؤون الأمن على أرض الواقع أمر طيب. فعندئذ تسير الأمور سيراً حسناً. أما حين تسوء الأمور، فتصبح مجرد نظام لكتابة الأوراق، وإبلاغ المقر الرئيسي، ثم قيام المقر بوضع فلسفات عن كيفية التصرف في بلد من البلدان، فلا جدوى يمكن أن تُنتظر من وراء ذلك.

لقد أجرينا دراسة بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووجدنا، ولم يقتصر ذلك على مفوضية شؤون اللاجئين، أن لدينا هيكلًا على جانب كبير من المقدرة المهنية يعمل في أفغانستان، وتشارك فيه المنظمات غير الحكومية بما تتمتع به من خبرة في هذا الصدد. وناشدنا الآخرين بقوة أن يتعلموا من ذلك، كما تعلمنا في سيراليون وكما نحاول أن نتعلم في ليبيريا وغيرها من البلدان، فيلزمون جانب الحذر الشديد إزاء نظام في نيويورك يظن أنه يجب أن يدير الحالة. فقد يؤدي ذلك إلى تناقص في الأمن، لا يُعزى إلى الخروج باستنتاجات خاطئة فحسب، إذ يمكن أن يحدث ذلك دائماً، وإنما إلى التخلي عن المسؤولية. فما قد يشكل انتكاسة في الواقع هو أن يقول الناس: "الأمن ليس من شأني. فلديكم خبراء في الخارج يقومون بتوفير الأمن".

إنسانية. فهو في الواقع بناء لعالم أكثر أماناً. وتلك هي النقطة الأساسية.

لذا يجب أيضاً ألا نسمح لأنفسنا بأن ننسى أزمات معنية، ليس من حيث الجوع أو الشقاء فحسب. وأقول إن الأزمة إذا كانت خطيرة ستقلها وسائل الإعلام في معظم الأحيان. وصحيح أن الأمر استغرق بعض الوقت، ولكن ها هي التقارير الآن تأتي عن دارفور. إذاً هذا أمر معروف، أما المشكلة حقاً فهي أنه يوجد نحو ١٠٠ ٠٠٠ من أبناء بوتان الذين كانوا إلى الآن يعيشون في نيبال، منذ أكثر من عقد، ثم يتساءل الناس: "هل يوجد لاجئون هناك؟" فهم لم يسمعوا بأمرهم قط. هنا يكمن خطر حقيقي، بل ويتحول إلى مشكلة سياسية ما لم نستطع إيجاد حلول لمجتمع منسي من اللاجئين. وهذا مجرد مثال واحد. وسنحاول أن نعالجه.

وأصل الآن بسرور إلى أسئلتكم يا سيدي الرئيس. لقد حاولت أن أجيب على السؤال عن الأنصبة المقررة من ناحية، والتحدي الإنساني من الناحية الأخرى. ثم طُلب إليّ فيما يتعلق بأفغانستان أن ألقى بعض الضوء على الاتفاق الثلاثي. والإجابة هي نعم، حاولنا أن نملأ الفراغات في خارطة الطريق. ويبدأ ذلك بطبيعة الحال باحترام الاتفاق الثلاثي. ومرة أخرى هذا العام نحاول أن نعيد حوالى ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة من باكستان إلى ديارهم، ولكننا نريد أن نرتب بعض الشيء، ولو قليلاً، الأولويات المتعلقة بحالات العودة من المخيمات الجديدة، لأننا نرى مخاطر أمنية فيما يسمى بالمخيمات الجديدة، وهي المخيمات القريبة من خط الحدود في مناطق القبائل. ونرى ذلك جزءاً من الاتفاق الثلاثي ونحن نتشاور مع الحكومة بشأن كيفية عمل ذلك. ولا يمكن عمل كل شيء قسراً في يوم واحد، ولكن يتعين أن يوجد لدينا الطموح للقيام بذلك.

شيئاً مؤداه أن تكون مخيمات اللاجئين بعيدة عن مناطق الصراع. هذا شيء. ثانياً، يجب أن نراقب الناس وننظم المخيمات. فما أكثر ما يكون لدينا، بالإضافة إلى حكومة وجهنا إليها الدعوة، منظمات في مخيمات اللاجئين لتخليصها من الأسلحة. وهذا أمر في غاية الأهمية. ثالثاً، يجب ألا نقبل الحالات التي تتمتع بحماية ظاهرة، إذ يحلّ التدهور بعد ذلك؛ فيصبح الارتباط بالجماعات المسلحة أمراً جذاباً أكثر مما يجب للشباب. تلك هي النظم التي أقمناها ونحاول بطبيعة الحال أن نمضي في تحسينها.

سأل ممثل الولايات المتحدة عن دارفور، وأشعر بالامتنان لتكرمه بذكرها. لقد أبدت ملاحظاتي وليس لدي كثير أضيفه. حاولنا بالطبع أن نحري التحضيرات في تشاد بحيث نستطيع في حالة مجيء المزيد أن نقدم الخدمات لعدد أكبر. ويتعين عليّ أن أجعل قدرتي متوازنة الآن: فهل لدي قدرة احتياطية في تشاد أو هل أفعل أشياء إضافية في دارفور؟ ذلك ما أردت قوله في هذا الصدد.

أما عن السؤال الذي وجهه ممثل الجزائر، فعليّ أن أكرر ما قلته من قبل، لأني أعتقد أنه النقطة الرئيسية فيما يتعلق ليس بالتمويل فحسب، بل بالحلول أيضاً. لم تعد تكفي اليوم مناشدة البلدان أن تحترم قانون اللاجئين وألا تطردهم. وعلينا أن نضيف أبعاد تقاسم الأعباء، ونفهم أن الجهود المتعددة الأطراف من جانب البلدان مجتمعة هي وحدها التي تستطيع أن توفر حلولاً دائمة وتحدّ من هذه التدفقات الثانوية ومن أخطار الاتجار بالبشر والجريمة. فنحن نرغب بما يمكن تسميته بالحقبة الجديدة. وعلينا أن نفعل ذلك. وهناك عبارة نطلقها عليها هي: "ما بعد الاتفاقية". وهذه أيضاً الإجابة الأساسية فيما أعتقد بالنسبة للأبعاد المالية. وهنا أيضاً تتمثل مهمتي في أن أحاول الشرح للحكومات أن إنفاق الأموال في هذا السبيل يتجاوز مجرد إبداء بادرة

في أفغانستان. إن الأمم المتحدة كلفت أشخاصا وهيئات وما إلى ذلك لتحقيق ذلك الغرض. وأنا تحدثت عن ذلك صراحة في إسلام آباد وقلت إنني واثق من المشاركة، لكن يرجى احترام دور بنية بعثة تقديم المساعدة في أفغانستان، من جانب الأمم المتحدة، في تنظيم الانتخابات. وينبغي ألا توضع مفوضية اللاجئين في موقف وكأها هي التي تنظم الانتخابات. إن الهدف هو أن نكون على استعداد لمساعدة والترويج للعملية.

جانب آخر هو أننا بعد انتهاء الانتخابات لن نغادر وسنكون هناك، مع الحكومة ومع الكثيرين من الأفغان في باكستان. وربما ينبغي لنا أن نجري دراسة تحليلية لمسألة الأفغان هؤلاء، لا من حيث الأرقام فحسب، وإنما من حيث تصنيف الناس إلى مجموعات لرؤية كيف يمكننا أن نساعد في إعادة أولئك الناس إلى أوطانهم في غضون عدة سنوات، ورؤية ما إذا كانوا سيعتبرون عمالا مهاجرين مؤقتين لعدد من السنين. وهذا شيء لا يمكن التعجل فيه قبل الانتخابات. وبالتالي ينطوي الأمر على جانبين مختلفين.

أخشى أن أكون قد أطلت في كلامي. ويمكنني أن أواصل. ومن الواضح أنني أحب وظيفتي. لكن ربما من الأفضل أن أتوقف عن الكلام هنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد رود لوبرس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على تعقيباته وتوضيحاته، وأشكره على التفضل بالإجابة على جميع الأسئلة والتعليقات التي أثارها أعضاء المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

ومن تلك النقطة، سننظر في أولويات أخرى. ولا يخفى على أحد أن الحكومة الباكستانية تطمح في رؤية عودات مستديمة إلى خارج المدن أيضا. وذلك ما يحدث. والعملية بالنسبة لنا عملية طوعية قائمة على إتاحة الإمكانيات. هنالك بالتأكيد بعض الأولويات. ففي المدن، ينظر في بعض الأحيان إلى اللاجئين كمشكلة حقيقية، ولكنهم، في مناطق أخرى، يعتبرون مشكلة أقل. وذلك جزء من الواقع. وقد سبق أن أكدت ذلك، وإن المخيمات الجديدة تشكل، في رأيي، أولوية قصوى. ولكن ربما علينا العمل لتحقيق الأمرين معا. وعندئذ سنبلغ أرقامنا المستهدفة. ثم سيتبين لنا إلى أين يمكننا التوجه.

في إيران، كما هو الحال في باكستان، ستأتي اللحظة التي نفتح بها الأفغان الذين ما فتئوا يعيشون هناك منذ فترة زمنية طويلة وأصبحوا منتجين. إن تخفيض المساعدة يشكل نوعا من اختبار عسير، فالذين لا يحصلون على أي مساعدة عليهم الاختيار بين وسائل كسب معيشتهم: هل يعودون إلى بلدانهم وهل يملكون في بلدانهم فرصة عمل أو مصدر دخل أو أي نشاط - والبعض يملكون أعمالا تجارية. وهكذا يمكنني أن أرى أننا عندما تقترب تدريجيا من نهاية الاتفاق الثلاثي - وقد سبق أن طرحت الموضوع على الحكومتين - يجب علينا أن نحدد إلى أي مدى يشكل الأفغان الذين يعيشون هناك عبئا على البلد ومتى يمكننا أن نتكلم تدريجيا عن عمال مهاجرين مؤقتين. وسيتعين علينا في مرحلة ما، أن نقر بذلك، مع مواصلة التقيد بالاتفاق الثلاثي.

أخيرا، بالنسبة للانتخابات وبصفتي المفوض السامي لشؤون اللاجئين، أشعر بالرضا عند رؤيتي الناس الذين أهتم بهم يشاركون في الانتخابات. لذا، فهنالك حافز للمشاركة في العملية. وينبغي لي، كفرد من الأمم المتحدة، أن أقدر الخبرات المتخصصة في بنية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة